مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع)

٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الثاني / المجلد السابع عشر

٢٠٢٥/٤/٢٠

التدابير القانونية والاجتماعية للحد من تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي

Legal and social measures to reduce drug use in Iraqi society

ا.د. حيدر حسين كاظم الشمري- كلية القانون – جامعة كربلاء

م.م. هدى نجيب عباس - رئاسة جامعة كربلاء

المخدرات، العراق، التدابير القانونية، التدابير الاجتماعية، التأهيل، قانون ٥٠ لسنة ٢٠١٧، الإدمان.

Drugs, Iraq, Legal Measures, Social Measures, Rehabilitation, Law No. 50 (2017), Addiction.

Abstract

This research aims to examine the legal and social measures implemented to reduce drug abuse within Iraqi society, given the increasing prevalence of this phenomenon and its negative impact on public health, social stability, and individual well-being. The study reviews Iraqi legislation related to drug control, with emphasis on the effectiveness of legal sanctions stipulated in the Narcotics and Psychotropic Substances Law No. 50 of 2017, as well as the role of judiciary and security institutions in combating drug trafficking and abuse. The research also highlights the importance of social measures, including the role of families, educational institutions, religious authorities, and media outlets in raising awareness of drug dangers and promoting moral values. In addition, the study explores rehabilitation programs designed to support addicts and facilitate their reintegration into society.The research concludes that countering drug abuse requires an integrated legal and social approach, enhanced national and international cooperation, increased awareness campaigns, and the establishment of competent rehabilitation centers. It also provides several recommendations, including updating legislation, strengthening institutional frameworks, and implementing preventive and therapeutic social programs.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة التدابير القانونية والاجتماعية المتخذة للحد من تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي، في ظل تزايد انتشار هذه الظاهرة وما تخلفه من آثار سلبية على الأفراد والأمن الاجتماعي والصحة العامة. يتناول البحث التشريعات العراقية المتعلقة بمكافحة المخدرات، مع تحليل فعالية العقوبات

القانونية كما وردت في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، ودور القضاء والأجهزة الأمنية في التصدي للإتجار والتعاطي والحد منهما. كما يناقش البحث أهمية التدابير الاجتماعية ودور الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والهيئات الدينية والإعلامية في التوعية بمخاطر المخدرات وتعزيز القيم الأخلاقية، إضافة إلى إبراز دور البرامج العلاجية والتأهيلية في إعادة دمج المدمنين في المجتمع. خلص البحث إلى أن مواجهة المخدرات تتطلب تفعيلًا متكاملًا للأنظمة القانونية والاجتماعية، وتعزيز التعاون المحلي والدولي، وتكثيف حملات التوعية، وتوفير مراكز علاج وتأهيل ذات كفاءة. كما قدم مجموعة من التوصيات، أبرزها تحديث التشريعات، وتطوير البنى المؤسسية المختصة، وتفعيل البرامج التربوية والاجتماعية التي تساعد في الوقاية والعلاج.

المقدمة

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة تنامياً ملحوظاً في ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها، حتى أصبحت إحدى أبرز التحديات الاجتماعية والأمنية والصحية التي تهدد استقرار المجتمع، ولا سيما مع انتشارها بين فئة الشباب بما تحمله من انعكاسات خطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في ظل التطور المتسارع لأساليب الترويج والتهريب وظهور أنواع جديدة من المخدرات، لاسيما الرقمية والاصطناعية، مما يجعل التصدي لها ضرورة ملحة على المستويين القانوني والاجتماعي. وتأتي أهمية هذا الموضوع من حجم الأضرار التي تُخلّفها المخدرات على صحة الأفراد النفسية والجسدية، وعلى الأمن المجتمعي، بالإضافة إلى علاقتها بارتفاع معدلات الجريمة وتفكك الأسرة والبطالة، الأمر الذي يستوجب دراسات معمّقة تسهم في كشف مكامن الخلل واقتراح الحلول المناسبة.

أما أسباب اختيار موضوع البحث فتتمثل في:

١. تزايد معدلات تعاطي المخدرات وانتشارها في أوساط الشباب العراقي بشكل لافت.
٢. القصور في تطبيق التشريعات الخاصة بمكافحة المخدرات، وظهور الحاجة إلى تحديثها.

٣. الحاجة إلى فهم الأبعاد الاجتماعية والنفسية المرافقة لظاهرة الإدمان.

٤. قلة الدراسات التي تجمع بين التدابير القانونية والاجتماعية في معالجة الظاهرة.

٥. ضرورة تقديم حلول واقعية للحد من انتشار المخدرات وتعزيز الوعي المجتمعي.

وتدور اشكالية البحث في ضعف التشريعات أو تطبيقها بالرغم من وجود قوانين في العراق لمكافحة المخدرات، إلا أن هناك تحديات كبيرة في تطبيق هذه القوانين بشكل فعال. تتجلى هذه الإشكالية في نقص الوعي بالقوانين، ضعف التعاون بين المؤسسات القانونية، وتأثير الفساد على تنفيذها. كما ان غياب الوعي المجتمعي: ادى الى معاناة العديد من الفئات في المجتمع العراقي، خصوصًا الشباب، من نقص الوعي بخطورة تعاطي المخدرات وتأثيرها السلبي على الأفراد والمجتمع ككل، كما ان إشكالية البحث تتعلق بكيفية تعزيز التوعية بوسائل فعالة تحد من انتشار المخدرات. اضافة الى تفاقم المشكلة الاجتماعية: تعاطي المخدرات ليس مشكلة فردية فقط، بل له انعكاسات اجتماعية خطيرة مثل التفكك الأسري، البطالة، والجريمة. التحدي في هذا السياق هو فهم الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأفراد نحو تعاطي المخدرات واقتراح الحلول المناسبة وتُطرح إشكالية البحث في السؤال الآتي: ما مدى فعالية التدابير القانونية والاجتماعية في الحد من تعاطي المخدرات داخل المجتمع العراقي؟

ويتفرع عنها مجموعة تساؤلات، منها:

- هل تسهم التشريعات العراقية الحالية في الحد من تعاطي المخدرات بصورة فعّالة؟
- ما أثر العوامل الاجتماعية في تفاقم الظاهرة أو الحد منها؟
- ما دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والدينية في التوعية والعلاج؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يفترض البحث ما يأتي:

الفرضية

الرئيسة:

التدابير القانونية والاجتماعية تُعد أدوات فعّالة للحد من انتشار تعاطي المخدرات متى ما تمّ تطبيقها بصورة متكاملة.

الفرضيات الفرعية:

١. تشديد العقوبات القانونية وتفعيلها يسهمان في الحد من انتشار المخدرات.
٢. ضعف الوعي الأسري والاجتماعي يمثل عاملاً أساسياً في توسع الظاهرة.
٣. برامج التأهيل والعلاج تسهم في الحد من عودة المدمنين للتعاطي.
٤. تمكين المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية يعزز مكافحة الظاهرة.

أما نطاق البحث فيقتصر على:

- النطاق المكاني :المجتمع العراقي.
- النطاق الزماني :دراسة الواقع الحالي والتشريعات النافذة حتى عام ٢٠٢٥.
- النطاق الموضوعي :التدابير القانونية والاجتماعية الموجهة للحد من تعاطي المخدرات.

وتقوم خطة البحث على تقسيم الموضوع إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: التدابير القانونية للحد من تعاطي المخدرات: ويتضمن دراسة:

- الإطار التشريعي
- التدابير القضائية والإدارية

المبحث الثاني: التدابير الاجتماعية للحد من تعاطي المخدرات: ويتناول:

- التدابير الأسرية
- التدابير المؤسساتية

وفي الختام، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية تسهم في الحد من الظاهرة بما يحقق الأمن الصحي والاجتماعي للمجتمع العراقي.

المبحث الأول : التدابير القانونية للحد من تعاطي المخدرات : يُعد الجانب القانوني أحد أهم المحاور في منظومة مكافحة المخدرات والحد من انتشارها، إذ تشكل التشريعات والإجراءات القضائية والإدارية الإطار التنظيمي الذي تستند إليه الدولة في مواجهتها لهذه الظاهرة الخطيرة. فالمخدرات لم تعد مجرد مشكلة صحية أو اجتماعية فحسب، بل غدت جريمة منظمة تتطلب أدوات قانونية فاعلة تُعزز من قدرة الدولة على ضبط إنتاجها وتصنيعها وترويجها وتعاطيها. وقد أولى المشرّع العراقي قضية مكافحة المخدرات اهتماماً ملحوظاً من خلال إصدار قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، الذي تضمّن أحكاماً خاصة بتجريم الاتجار والترويج والتعاطي، إضافة إلى فرض عقوبات مشددة تصل إلى الإعدام في حالات معينة، في محاولة للحد من انتشار هذه الظاهرة. كما تضمن القانون بعض الإجراءات ذات الطابع العلاجي والإصلاحي، مما يعكس توجهاً نحو التمييز بين المتعاطي والمدمن من جهة، والمتاجرين والمروجين من جهة أخرى.

ورغم هذه الجهود القانونية، لا تزال الحاجة ملحة لتعزيز الإطار التشريعي وتحديثه بما يتواءم مع المستجدات، لاسيما في ظل انتشار أنواع جديدة من المخدرات وتطور أساليب التهريب والترويج. ويتطلب ذلك تكاملاً بين التدابير التشريعية والقضائية والإدارية، بما يسهم في تحقيق الردع العام والخاص، ويوفر آليات فعالة لضبط الجناة ومعالجة المتعاطين. انطلاقاً مما تقدم، يتناول هذا المبحث أهم التدابير القانونية الرامية إلى الحد من تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي، من خلال دراسة الجوانب التشريعية والقضائية والإدارية المتصلة بهذا الملف. عليه فأننا سنقسم هذا المبحث على مطالبين : الاول نتطرق فيه الى التدابير في الاطار التشريعي والثاني نتطرق فيه الى التدابير في الاطار القضائي والاداري

المطلب الاول : التدابير في الاطار التشريعي : تلعب التدابير في الاطار التشريعي دورا كبيرا في الحد من ظاهره تعاطي المخدرات الا تتبع السياسية التشريعية .

وعموما يمكن القول ان هذه التدابير يمكن ان تشمل ما يلي :

أولاً: تشديد العقوبات القانونية على تعاطي المخدرات والاتجار بها: يمثل تغليظ العقوبات أحد أبرز أساليب الردع في مواجهة جرائم المخدرات، إذ تتضمن التشريعات العراقية جزاءات صارمة بحق المتعاطين والمروجين والمتاجرين، قد تصل إلى السجن لسنوات طويلة إلى جانب فرض غرامات مالية مرتفعة. ولزيادة فاعلية هذه العقوبات، يتم التركيز على تشديد الجزاء في الحالات التي يتم فيها ترويج المخدرات داخل المؤسسات التعليمية أو في المناطق التي تستهدف فئة الشباب، لما لذلك من تأثير مباشر وخطير على المجتمع. وقد أولى المشرع العراقي هذه الجرائم اهتماماً بالغاً، حيث شدد قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ العقوبات المفروضة على جرائم الاتجار بالمخدرات إلى الحد الذي قد يصل إلى عقوبة الإعدام .أما بالنسبة لتعاطي المخدرات، فقد ترك تقدير العقوبة للقاضي، بحيث قد لا تتجاوز مدة السجن عاماً واحداً أو أقل وفقاً للظروف المحيطة بالدعوى.

ثانيا: تحديث القوانين وتشريعات المخدرات: مع تزايد ظهور أصناف جديدة من المخدرات وتطور وسائل تهريبها وترويجها، تبرز الحاجة المستمرة إلى تحديث التشريعات لتشمل عقوبات صارمة على تصنيع هذه المواد واستعمالها والاتجار بها. ويشمل ذلك إدراج المخدرات الرقمية والاصطناعية التي تزداد انتشاراً مع مرور الوقت، مما يستوجب أن تتسم القوانين العراقية بالمرونة الكافية لمواكبة المستجدات العالمية في هذا المجال. ومع ذلك، فإن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ لم يتناول بعض الأنواع الحديثة من المخدرات، ومنها المخدرات الرقمية، مما يشكّل ثغرة تشريعية تستوجب المعالجة. ويُذكر أن المشرّع العراقي اعتبر تعاطي المخدرات ظرفاً مشدداً للمسؤولية القانونية في عدة قوانين ذات صلة، ومنها قانون المرور رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٤ المادة ٢٢، وكذلك في جرائم القتل الخطأ وفق المادة (٤١١)، والإيذاء

الخطأ وفق المادة (٤١٦) من قانون العقوبات، وغيرها مما يُشدد التعامل القانوني مع هذه الحالات. كما نصّ قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل على أن إدمان المخدرات يُعد سبباً للتفريق القضائي بين الزوجين للضرر، لِما يمثّله من تهديد مباشر لاستقرار الأسرة وأمنها.[١].

ثالثا: إنشاء محاكم متخصصة بقضايا المخدرات: تُعدّ المحاكم المتخصصة في قضايا المخدرات وسيلة فعّالة للتعامل مع هذه الجرائم بدقة وسرعة أكبر، إذ يتم رفدها بقضاة ومدعين عامين ذوي تدريب خاص يمكّنهم من فهم طبيعة هذه القضايا وتعقيداتها، الأمر الذي يسهم في تحقيق العدالة بكفاءة أعلى. ولا يقتصر دور هذه المحاكم على الفصل في الجانب الجزائي فحسب، بل يمتد ليشمل التعامل مع المتعاطين باعتبارهم بحاجة إلى رعاية علاجية، لا سيما في حالات الإدمان، مما يُسهم في الحد من حالات العودة إلى التعاطي ومكافحة انتشار المخدرات. ورغم أهمية هذا التوجه، إلا أن الواقع العملي في المحاكم العراقية لا يمنح قضايا المخدرات خصوصية منفصلة، حيث تُدرج عادة ضمن الجرائم الجنائية التي تنظرها محاكم الجنايات العامة. لذا تبرز الحاجة إلى تدخل تشريعي لتعديل قانون التنظيم القضائي بما يسمح بإنشاء محاكم متخصصة لجرائم المخدرات، على أن يُستفاد في ذلك من الإشارات الواردة ضمن قانون المخدرات النافذ، بهدف تعزيز فاعلية منظومة العدالة في هذا المجال.

رابعا: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة المخدرات: المخدرات مشكلة عابرة للحدود، لذا يُعد التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية أمرًا بالغ الأهمية. يتم توقيع اتفاقيات تعاون بين العراق ودول أخرى لضبط عمليات تهريب المخدرات العابرة للحدود، وتبادل المعلومات حول شبكات التهريب.

يشمل هذا التعاون العمل مع الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، الذي يقدم مساعدات تقنية وتدريبية في مكافحة شبكات تهريب المخدرات الدولية. وظهرت اهميه هذا الموضوع بعد افتتاح رئيس الوزراء الحالي السيد محمد شياع السوداني مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحه المخدرات بمشاركه وزراء الداخلية واجهزه مكافحه المخدرات من تسع دول عربيه واقليميه

حيث اكد المشاركون في هذا المؤتمر على ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية المشتركة لتعزيز الامن الاقليمي والعالمي لمواجهه تحدي انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها كما ان الامم المتحدة قد حذرت مسبقا في تقرير لها من ان العراق سيكون معرضا لان يصبح محور متزايدا بالنسبة الى تهريب المخدرات الى الشرق الاوسط والادنى [٢] .

المطلب الثاني : التدابير في الاطار القضائي والإداري : و هذه التدابير لا تقل تأثيرا ولا دورا عن سابقتها بل وتستند اليها .وتتمثل هذه التدابير بالاتي :

اولا: إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة المخدرات: يُوصى بتأسيس وحدات شرطية وأمنية متخصصة تتعامل حصريًا مع قضايا المخدرات، وتكون مسؤولة عن التحقيقات ومتابعة الحالات الخاصة بتهريب وترويج المخدرات. هذه الوحدات تحتاج إلى تدريب متقدم في مجال التعامل مع الجرائم المرتبطة بالمخدرات. وتعتمد هذه الوحدات على استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الأدوات الإلكترونية والتطبيقات المتقدمة لجمع وتحليل البيانات، مما يُمكّنها من ضبط الشبكات الإجرامية بشكل أسرع وأكثر دقة [٣].

ثانيا: تطبيق برامج مراقبة الحدود ومكافحة التهريب: يُعد تهريب المخدرات عبر الحدود من أكبر التحديات التي تواجه السلطات، ولذلك يجب تعزيز الرقابة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية. يمكن استخدام تقنيات مثل أجهزة الكشف بالأشعة السينية والكلاب البوليسية لتحديد المخدرات، بالإضافة إلى تكثيف التفتيش في نقاط التفتيش الحدودية لتقليل فرص دخول المخدرات إلى البلاد. أشادت الأمم المتحدة، بجهود العراق في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات، فيما أشادت بجهود وزارة الداخلية التي "أثمرت" عن زيادة حجم المضبوطات هذا العام. وقال كبير منسقي برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ورئيس مكتب العراق علي البرير في تصريح للوكالة الرسمية، إن "العراق موقع على الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وموقع على جميع الاتفاقيات الخاصة بمكافحة المخدرات واتفاقية مكافحة الإرهاب والفساد وهذا جزء من اتفاقيات يشرف على تنفيذها مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة"[٤]. كما أن الأهمية العملياتية لمكافحة المخدرات لها دور مهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة وتقليل أثرها السلبي على المجتمع. خاصةً وأن مكافحة المخدرات هي مهمة شاقة ومعقدة، تتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين الجهات المعنية وتحديد الأولويات والتركيز على الأنشطة التي تعود بالفائدة الأكبر على المجتمع. ويتعين علينا جميعاً، سواء كنا أفراداً أو مؤسسات أو دولاً، تعزيز الوعي العام حول خطورة المخدرات وتوعية المجتمع وتحفيزه على العمل الجماعي لمكافحة هذه الظاهرة والحفاظ على صحة وسلامة المجتمعات.[٥] وأضاف البرير ان "نعمل مع العراق في مجال مكافحة المخدرات بمشاركة وزارتي الداخلية والصحة إضافة إلى برنامج مراقبة الحدود سواء عبر برنامج مراقبة الحاويات أو عبر السيطرة على المطارات والذي يركز على الركاب وبدأنا بدورات تدريبية".

ثالثا: برامج إعادة التأهيل والعلاج الإجباري للمتعاطين: يُعد التعاطي مشكلة صحية ونفسية، لذلك يتطلب الأمر توفير برامج تأهيلية علاجية تتماشى مع طبيعة التعاطي والإدمان. في حالات الإدمان الشديد، يُعتبر العلاج الإجباري حلاً فعالًا، حيث يتم تحويل المتعاطين إلى مراكز تأهيل تقدم لهم الدعم النفسي [٦] والطبي [٧]. كما ويمكن لهذه المراكز أن توفر برامج علاجية، مثل جلسات المشورة النفسية وجلسات التأهيل، التي تهدف إلى تمكين المتعاطي من التغلب على الإدمان وبدء حياة جديدة خالية من المخدرات. تمنح الحكومة العراقية لمدمني ومتعاطي المخدرات أملا في الحصول على فرصة أخرى في الحياة من خلال إيداعهم مصحات للعلاج من الإدمان بعد القبض عليهم بدلا من السجون ليخضعوا للعلاج مع إعفائهم من المسؤولية القانونية. وتختلف طبيعة المعالجة الطبية النفسية للإدمان بين الأفراد المتعاطين باختلاف صفاتهم وخصائصهم النفسية والاجتماعية والثقافية ، فمعالجة الأفراد الأقل سناً ، والذين لم يمض على تعاطيهم زمن طويل ، والأكثر طوعاً للمعالج والطبيب أيسر بكثير من معالجة الأفراد الأكبر منهم سناً ، والذين مضت على تعاطيهم فترات زمنية أطول ، كما أن معالجة المدمنين على تعاطي نوع معين من المخدرات قد يكون ايسر من معالجة المدمنين على نوع اخر لهذا يصعب تحديد ملامح واحدة لطرق العلاج

وأساليبه . وقد باشرت وزارة الصحة ووفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بإنشاء مصحات علاجية وبمساندة من وزارة الداخلية والجهات ذات العلاقة تأكيدا منها على النظر إلى المدمن باعتباره مريضا وليس مجرما. اما لمراحل الأساسية في عملية العلاج فهي المرحلة الحرجة ويكون فيها العلاج عضوياً بالدرجة الأولى، وتقع مسؤوليتها على الطبيب الذي يهدف إلى استئصال المخدرات من جسم المريض ، والأثار العضوية التي تركها التعاطي في جسمه . مرحلة العلاج النفسي وتأتي بعد أن يتخلص الجسم تماماً من الأثار العضوية للتعاطي مرحلة العلاج الاجتماعي وتأتي هذا المرحلة بعد أن يصبح الفرد قادراً على التفاعل مع البيئة الاجتماعية المحيطة به ، وقادراً على أن يعيد تواصله معها على النحو الذي كان عليه قبل إقدامه على التعاطي . والأخصائي الاجتماعي هو المعني بهذه المرحلة بالدرجة الأولى , مرحلة العلاج الديني والثقافي وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها تشكل تتويجاً للعمليات التي تم تنفيذها ، فتخلص الجسم من سموم المخدرات ، وتحقق التكيف النفسي والاجتماعي للمريض مع نفسه والبيئة التي بعيش فيها يجعله يمتنع عن التعاطي [٨]. ولم يغفل المشرع العراقي الى هذه المسالة فقد اشار في المادة ٣٩ من قانون مكافحة المخدرات العراقي الى انه (اولا: للمحكمة بدلا من ان تفرض العقوبة المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذا القانون ان تقرر ما نراه مناسبا مما يأتي:

أ. إيداع من يثبت إدمانه على المخدرات أو المؤثرات العقلية في إحدى المؤسسات الصحية التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى ان ترفع اللجنة المختصة ببحث حالة المودع تقريرا عن حالته الى المحكمة لتقرر الإفراج عنه أو الاستمرار بإيداعه لمدة أو مدد أخرى.

ب. ان تلزم من يثبت تعاطيه المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بمراجعة عيادة (نفسية – اجتماعية) تنشأ لهذا الغرض مرة أو مرتين في الأسبوع لمساعدته على التخلص من عادة التعاطي الى ان يرفع الطبيب المكلف بمساعدته تقريرا عن حالته الى المحكمة لتقرر وقف مراجعته أو استمرارها لمدة أو مدد أخرى ولا يجوز ان يتأخر رفع هذا التقرير عن (٩٠) تسعين يوما من تاريخ بدء المريض بمراجعة تلك العيادة.

ج. ان تلزم من يتقرر الإفراج عنه من المؤسسة الصحية بمراجعة عيادة (نفسية – اجتماعية)

ثانيا: تشكل في وزارة الصحة لجان طبية متخصصة للعمل على تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذا المادة وتحدد مهام تلك اللجان بتعليمات يصدرها الوزير.

ثالثا: أذا رفض المحكوم عليه العلاج المقرر في المادة فللمحكمة إيداعه مكان الحبس بالمدة المنصوص عليها في المادة (٣٣) من هذا القانون.).

وقد اشارت المادة ٤٠ من قانون مكافحة المخدرات العراقي الى هذه المسالة بالقول (ثانيا: أ. يوضع المريض المشمول بأحكام البند(اولا) من هذه المادة تحت الملاحظة في المؤسسة الصحية لمدة لأتزيد على (٣٠) يوما.

ب. إذا ثبت للمؤسسة الصحية أن المريض مدمن ويحتاج إلى العلاج فلها إبقائه لمدة لا تزيد على (٩٠) تسعين يوما.

جـ. تمدد المؤسسة الصحية ان المريض مدة بقاء المريض فيها لمدة (١٨٠) مئة وثمانين يوما أذا رأت حاجته للعلاج تقتضي ذلك.

ثالثا: للجنة الطبية المختصة ان تلزم من يتقرر إخراجهم من المؤسسة الصحية بمراجعة عيادة نفسية اجتماعية على ان يرفع الطبيب المعالج تقريره الى اللجنة لتقرر وقف مراجعته العيادة الطبية المذكورة أو استمراره.

رابعا: عند عدم التزام المريض ببرنامج العلاج لدى المؤسسة الصحية تشعر المحكمة المختصة بذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وفق المادة (٣٣) من هذا القانون.).

رابعا: التوعية القانونية بأضرار المخدرات: يُعد الوعي العام بالمسؤولية القانونية وأضرار المخدرات جزءاً هاماً من جهود المكافحة. من المهم أن يفهم الشباب وأفراد المجتمع العقوبات القانونية التي قد يواجهونها في حال تعاطي المخدرات أو المشاركة في توزيعها. يمكن تنظيم ندوات في المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع لتوعية الأفراد بآثار المخدرات من الناحية القانونية، وأيضاً التحدث عن الآثار النفسية والاجتماعية الخطيرة لها.

خامسا: إطلاق برامج دعم الشهود والمبلغين: وينقسم الشهود إلى ثلاث فئات رئيسية:(١- المتعاونون مع العدالة ٢- المخبرين والمشاركين الآخرين في السلوك الإجرامي٣-الشهود الضحايا). كما ان هناك أنواع أخرى من الشهود مثل (المارة الأبرياء والشهود الخبراء وغيرهم) بالإضافة إلى المسائل الإجرائية لتفعيل برنامج رسمي لحماية الشهود، هناك أيضًا العديد من القضايا الإدارية الحاسمة التي تتطلب تسليط الضوء والاهتمام. وعلى سبيل المثال، إن حماية الشهود من خلال برنامج رسمي لحماية الشهود يعتبر أكثر صعوبة مما قد يبدو عليه الأمر. ففي بعض الحالات، يتعرض أقارب الشاهد أو غيرهم من المقربين للتهديد أو الأذى في محاولة لترهيب الشاهد المحمي. حيث يعاني الأزواج والأطفال الذين تم نقلهم مع الشاهد أيضاً، لأنهم يجب أن يتخلوا عن كل شيء والانتقال إلى مكان جديد بهوية جديدة متخليين عن أسرهم الممتدة. كما وتشمل هذه التدابير حماية الشهود في القضايا الجنائية، حيث يتم توفير حماية أمنية لهم حتى الانتهاء من القضية، ما يسهم في تعزيز الجهود المجتمعية لمكافحة المخدرات. وهناك ثلاث مشاكل أساسية يواجهها أولئك الشهود في البرامج المعنية بالنقل وهي المال والسرية والبيت.[٩] منها :

١- عدم الاكتفاء المالي: كثير من المتعاونين مع العدالة هم من المترفين، وقد لا يمتلكون مهارات لوضع ميزانية أو توفير أموالهم، كما قد يفتقرون إلى الانضباط بالعمل في وظيفة عادية. وبالتالي يجب تعلم هذه المهارات.

٢- السرية الدائمة: على الرغم من أنه يُطلب من الجناة ألا يخبروا أي شخص عن موقعهم الجديد، إلا أن هناك نزعة داخلية لإخبار الوالدين أو الأشقاء أو الأصدقاء. وبالتالي يمكن لهذه المعلومات أن تُسرب وتهدد أمن الشخص في البرنامج.

٣- عدم العودة إلى المنزل: هناك رغبة فطرية في العودة إلى المنزل في نهاية المطاف وذلك لرؤية العائلة والأصدقاء والحي القديم. وإن خطر القيام بذلك مرتفع للغاية، وبالتالي يجب أن يعمل برنامج حماية الشهود بجد لإقناع المخالفين بضرورة ترك الماضي إلى الأبد.

وعموما فان تشجيع الأفراد على التبليغ عن حالات تعاطي المخدرات أو الاتجار بها من خلال تقديم الحماية القانونية والمكافآت للمبلغين، وخلق نظام آمن يُشجّع الأفراد على تقديم المعلومات دون خوف. لذا نعدو المشرع العراقي في قانون مكافحة المخدرات الى تبني مثل هذا التوجه بما يحقق العدالة والاهداف المرجوة من هذا القانون.

المبحث الثاني : التدابير الاجتماعية للحد من تعاطي المخدرات : تمثل التدابير الاجتماعية جانبًا محوريًا في الجهود الرامية إلى الحد من تعاطي المخدرات، إذ لا يمكن الاعتماد على التشريعات والعقوبات القانونية وحدها لمواجهة هذه الظاهرة المعقدة. فالمخدرات ليست مجرد مشكلة جنائية، بل هي قضية اجتماعية ترتبط بعوامل متعددة تشمل الأسرة، والبيئة التعليمية، والوضع الاقتصادي، والظروف النفسية، وطبيعة التفاعل المجتمعي. لذلك، فإن الوقاية المبكرة، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتوفير بيئات اجتماعية صحية تُعدّ من أهم الوسائل التي تسهم في خفض معدلات التعاطي والحد من انتشاره. وتبرز أهمية التدابير الاجتماعية من كونها تستهدف الفئات الأكثر عرضة للتعاطي، ولا سيما الشباب، من خلال بناء منظومة توعوية وتربوية وثقافية تسهم في تكوين اتجاهات إيجابية وتحصين الأفراد ضد الإدمان. كما تُعد الأسرة العامل الأول في التنشئة وبناء الشخصية، يليها دور المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية التي يقع على عاتقها مسؤولية تعزيز المفاهيم الوقائية، وتقديم المعلومات الصحيحة حول مخاطر المخدرات،

وتوفير البدائل الصحية والعملية التي تشغل وقت الشباب وتحميهم من الانحراف. ولا يتوقف الدور الاجتماعي عند الوقاية فقط، بل يمتد ليشمل تقديم الدعم والعلاج وإعادة التأهيل للمدمنين، بما يسهم في دمجهم من جديد داخل المجتمع بوصفهم أفرادًا قادرين على الإنتاج. الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المجتمع بقطاعاته المختلفة، من مؤسسات رسمية وأهلية، للحد من آثار هذه الظاهرة السلبية. بناءً على ما تقدم، يتناول هذا المبحث أبرز التدابير الاجتماعية المتخذة للحد من تعاطي المخدرات، من خلال دراسة دور الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمراكز الدينية، والمؤسسات العلاجية، إلى جانب السياسات المجتمعية الرامية إلى توفير الحماية والدعم للفئات المعرضة للخطر. وبالعموم فان اهم الركاز التي تمثل هذه التدابير يمكن تلخصيها في مؤثرين مهمين سنبحث كل منهما في مطلب مستقل : الاول نتطرق فيه الى التدابير في الاطار الاسري والثاني الى التدابير في الاطار المؤسساتي :

المطلب الأول : التدابير في الاطار الاسري : و هذه التدابير هي مكملة للتدابير التشريعية ولا تقل شئانا عنها : وتشمل هذه التدابير الاتي :

اولا: التثقيف والتوعية: التوعية تلعب دورًا حاسمًا في منع تعاطي المخدرات، حيث يمكن للمجتمع أن يكون على دراية بمخاطر المخدرات وتأثيراتها على الصحة الجسدية والعقلية. تشمل هذه الجهود إقامة حملات إعلامية تتناول المخدرات وأضرارها، سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو عبر منصات التواصل الاجتماعي. يجب أن تكون التوعية مستمرة وموجهة لجميع الفئات العمرية، مع التركيز على الطلاب والشباب، لرفع مستوى الوعي لديهم وتوضيح الآثار القانونية والاجتماعية لتعاطي المخدرات [١٠].

ثانيا :تعزيز القيم الدينية والأخلاقية: يعتبر الدين عاملاً مهماً في تكوين السلوك الأخلاقي لدى الأفراد، ومن الممكن استغلاله لتعزيز موقف المجتمع من رفض المخدرات. كما يمكن توظيف دور المساجد، والمدارس الدينية، والخطب الأسبوعية لزيادة الوعي بخطر المخدرات، من خلال التأكيد على تعاليم الدين الإسلامي التي تحث على الحفاظ على الصحة وتجنب أي ضرر. أيضًا، يمكن تنظيم ورش عمل دينية

تستهدف الشباب، وتشجعهم على اتخاذ قرارات سليمة وسلوك إيجابي يتجنب تعاطي المخدرات. ولا ننسى الدور الذي تلعبه المدرسة من خلال توسيع افاق ومدارك الطلبة لأنها الوسط الذي ينمو فيه الطلاب خارج الأسرة فأكيد لها دور كبير في الوقاية من الادمان ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى المتوسطة والثانوية خاصه في البيئات التي تنتشر فيها افه المخدرات من خلال انشطه الرياضة او الأنشطة الثقافية الاخرى كرسوم ومجلات الحائط سيكون دور كبير في الوقاية من هذه الظاهرة السيئة[١١].

ثالثا: دعم الأسرة: الأسرة هي الأساس في تنشئة الأبناء وتوجيههم، ويجب أن تلعب دورًا فعالًا في مراقبة تصرفاتهم وتوجيههم. من المهم أن يكون الوالدان على دراية بأية علامات قد تشير إلى بداية تعاطي المخدرات، والتعامل معها بحذر واهتمام. يمكن أن تستفيد الأسر من ورش العمل والدورات التدريبية التي تعزز مهارات التواصل الفعّال مع الأبناء، وتعلمهم كيفية تقديم الدعم والاحتواء دون اللجوء للعنف أو التوبيخ الشديد الذي قد يدفع الأبناء للتصرفات السلبية [١٢].

المطلب الثاني : التدابير في الاطار المؤسساتي: هذه التدابير تعمل بشكل تكاملي على معالجة الأسباب والجوانب المختلفة لتعاطي المخدرات، وتشجع على بناء مجتمع عراقي قوي ومتكاتف للوقوف في وجه هذه الظاهرة الخطيرة وتتمثل هذه التدابير بالاتي :

اولا: التعليم والتدريب المهني: التعليم والتدريب المهني يوفران للشباب فرصًا مهنية تساعدهم على تحقيق الاستقلال المالي والابتعاد عن مشاعر اليأس والإحباط التي قد تدفع بعضهم للتعاطي. من خلال تشجيع الحكومة والقطاع الخاص على توفير فرص عمل وبرامج تدريبية متنوعة، يمكن تحفيز الشباب وتوجيه طاقتهم إلى الأنشطة المفيدة، مما يساعدهم على بناء مستقبل مستقر وآمن بعيدًا عن المخدرات [١٣].

ثانيا: توفير الدعم النفسي و تطوير سياسات اجتماعية داعمة: في بعض الحالات، يلجأ الشباب إلى المخدرات للهروب من مشاكل نفسية مثل القلق والاكتئاب. هنا يأتي دور الدعم النفسي من خلال مراكز

استشارات متخصصة تقدم جلسات علاج نفسي وتوجيه للشباب. هذه المراكز قد تساعد في الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية وتقديم برامج دعم علاجية متخصصة تساهم في خفض معدلات التعاطي وتقديم مساعدة فعلية لأولئك الذين يحتاجونها [١٤].

كما ومن من الضروري وجود سياسات حكومية تدعم بيئة خالية من المخدرات. يمكن أن تتضمن هذه السياسات تقديم دعم للمشاريع التي تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب [١٥]، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة والفقر. أيضًا، يمكن للحكومة تفعيل قوانين صارمة ضد تجارة المخدرات، وتقديم برامج تعليمية تحث على أهمية بناء مستقبل مشرق للشباب بعيدًا عن المخاطر[١٦].

ثالثا: الأنشطة الترفيهية والرياضية: إشراك الشباب في الأنشطة الرياضية والترفيهية يشجعهم على استثمار طاقاتهم في أنشطة مفيدة وصحية. الرياضة تعمل على تحسين الحالة النفسية وتخفيف التوتر، كما أنها تخلق بيئة اجتماعية صحية تجمع الشباب تحت هدف مشترك. يمكن للحكومة والمؤسسات الأهلية توفير مراكز شبابية وملاعب وأندية رياضية مخصصة لأنشطة متنوعة، حيث يشغل الشباب وقتهم بشكل مفيد ويبتعدون عن أوقات الفراغ التي قد تؤدي إلى التعاطي [١٧].

رابعا: دعم وتأهيل المدمنين والمتعاطين: تقديم الدعم للمدمنين والمساعدة في تأهيلهم يلعب دورًا في خفض معدلات التعاطي والعودة إليه. يشمل ذلك برامج إعادة التأهيل التي تساعد المدمنين على التخلص من الإدمان، ومن ثمّ إعادة دمجهم في المجتمع بفعالية. يجب أن تكون هناك مراكز متخصصة تقدم برامج دعم نفسي وجلسات علاجية جماعية، وكذلك توفير فرص عمل أو تعليم للمتعافين، لمساعدتهم على بدء حياة جديدة بعيدًا عن المخدرات.

الخاتمة

من خلال البحث امكن بيان اهم ما خلصنا اليه من نتائج وتوصيات

اولا: النتائج

يمكن تلخص هذه النتائج بالاتي:

١- ان بتطبيق التدابير القانونية بشكل فعّال ومتكامل، يمكن من خلالها الحد من تعاطي المخدرات والتصدي للتحديات المرتبطة بها، ما يسهم في خلق بيئة آمنة وما لنتائج المتوقعة من التدابير القانونية للحد من تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي:

أ- انخفاض معدلات تعاطي المخدرات: حيث من المتوقع أن تؤدي التشريعات المشددة وزيادة الوعي القانوني إلى ردع الأفراد عن تعاطي المخدرات، خاصة مع تفعيل العقوبات ضد المتعاطين والمروجين وتطبيق قوانين صارمة.

ب- تقليل شبكات الاتجار بالمخدرات: حيث ان تعزيز التعاون الأمني الدولي وتطوير وحدات متخصصة في مكافحة المخدرات سيؤدي إلى تضييق الخناق على شبكات التهريب، مما يقلل من توفر المخدرات في السوق المحلي ويؤدي إلى تراجع نشاط هذه الشبكات.

ت- زيادة الوعي العام بخطورة المخدرات: ان برامج التوعية القانونية والتعليمية ستساهم في زيادة وعي المواطنين، خاصة الشباب، حول مخاطر المخدرات والأضرار القانونية والاجتماعية والنفسية التي تصاحبها.

ث- تحسن الصحة العامة وزيادة معدلات التعافي: حيث ان برامج إعادة التأهيل والعلاج الإجباري ستساعد المدمنين على التعافي والعودة إلى حياتهم الطبيعية، مما يساهم في تحسين الصحة العامة وتقليل الأعباء الصحية الناجمة عن الإدمان.

٢- مع إنشاء محاكم مختصة بقضايا المخدرات يمكن تحقيق عدالة قضائية متخصصة و سيصبح التعامل مع هذه القضايا أكثر كفاءة وعدالة، مما يضمن تطبيق العقوبات بشكل عادل وفعال.

٣- ان تطوير التشريعات لتتناسب مع التطورات الحديثة في أنواع المخدرات وأساليب تهريبها من خلال تحديث القوانين لتشمل الأنواع المستحدثة من المخدرات، خاصة المخدرات الرقمية أو الاصطناعية، وتطبيق عقوبات متناسبة مع درجة الخطورة.

٤- من الضروري تنظيم حملات توعوية مستمرة تستهدف المدارس، الجامعات، وأماكن العمل لتوضيح الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية للمخدرات، مع تسليط الضوء على العقوبات القانونية.

٥- خلصنا الى وجوب تشجيع المواطنين على التبليغ عن الجرائم المرتبطة بالمخدرات كما ان من المهم توفير حماية قانونية للشهود والمبلغين وتشجيعهم على التعاون مع السلطات دون خوف، عن طريق مكافآت وحماية هوية المبلغين لزيادة فعالية كشف الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

٦- خلصنا الى ان تشجيع الحكومة والمجتمع على بناء المزيد من الأندية الرياضية والمراكز الشبابية التي يمكن أن توفر للشباب بيئة إيجابية ونشاطات صحية تشغل أوقاتهم وتساهم في تحسين صحتهم النفسية.

ثانيا : التوصيات:

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن تعزيز فعالية التدابير القانونية والاجتماعية لمكافحة المخدرات، مما يسهم في بناء مجتمع عراقي أكثر أماناً وصحة واستقراراً للمجتمع العراقي، ويساعد في حماية الأجيال المقبلة من الوقوع في براثن الإدمان. واهم هذه التوصيات :

١- نوصي بزيادة عدد مراكز إعادة التأهيل وعلاج الإدمان وتوفير دعم حكومي لهذه المراكز، بحيث يمكن استقبال جميع المحتاجين للعلاج، وضمان تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعافين.

٤. نوصي بضرورة تعزيز الرقابة على الحدود باستخدام التكنولوجيا المتقدمة ويجب استثمار المزيد من الموارد في مراقبة الحدود والمنافذ الرئيسية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل أجهزة الأشعة والأجهزة البيومترية، لضبط تهريب المخدرات بشكل فعال.

٥.نوصي بضرورة إنشاء شراكات مجتمعية ومؤسساتية كما نُوصى بتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المجتمعية والجمعيات الأهلية، لتنسيق الجهود في مكافحة المخدرات، من خلال تقديم برامج دعم نفسي واجتماعي للمدمنين وأسرهم.

٦. نوصى بتكثيف التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لمكافحة تهريب المخدرات، بما يشمل تبادل المعلومات وإقامة عمليات مشتركة لضبط شبكات التهريب والتعاون الإقليمي والدولي لمحاربة شبكات التهريب .

٧- نوصى بتكثيف حملات التوعية على مستوى الأحياء والمدارس والجامعات، مع استخدام وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة.

٨- تخصيص برامج تلفزيونية وإذاعية تناقش آثار المخدرات وتستضيف متخصصين يعرضون خطورة التعاطي وأضراره النفسية والجسدية والاجتماعية.

٩- توفير برامج تدريبية ودورات إرشادية للآباء والأمهات حول كيفية التعامل مع الأبناء خاصة في مرحلة المراهقة، ومساعدتهم على الكشف المبكر عن أي تغييرات سلوكية قد تشير إلى احتمالية التعاطي، اضافه الى تعزيز العلاقات الأسرية من خلال إقامة برامج وأنشطة تعزز الترابط الأسري وتساهم في تحسين بيئة الدعم العائلي.

١٠- تشجيع الحكومة والمؤسسات على توفير فرص تعليمية وتدريب مهني خاصة في المناطق الفقيرة، لإشغال الشباب وإعطائهم فرصة للتعلم والعمل بعيدًا عن المخاطر وتخصيص ميزانيات لمراكز التدريب

المهني التي تساهم في تمكين الشباب وتوفر لهم بدائل اقتصادية تمنعهم من الانخراط في السلوكيات الخطرة.

١١- توسيع دور المؤسسات الدينية في التوعية من خلال استثمار المنابر الدينية لتعزيز القيم الإسلامية التي تدعو للابتعاد عن المخدرات، وتوضيح موقف الشريعة الإسلامية منها.

١٢- إقامة ورش عمل وندوات داخل المساجد والمراكز الدينية لتعزيز السلوك الأخلاقي، وتوضيح التأثير السلبي للمخدرات على الصحة النفسية والجسدية.

١٣- نوصى بإنشاء المزيد من مراكز الاستشارات النفسية المتخصصة في تقديم الدعم للأشخاص الذين يعانون من ضغوط نفسية تدفعهم للتعاطي، كما نوصي بتوفير خط ساخن للدعم النفسي، حيث يمكن للشباب التواصل مع متخصصين للحصول على المساعدة بشكل سري و تنظيم مهرجانات وفعاليات رياضية وثقافية مستمرة لتعزيز الاندماج الاجتماعي وإبعاد الشباب عن أماكن وأوقات الفراغ التي قد تشكل بيئة خصبة لتعاطي المخدرات.

١٤- نوصي بتطوير سياسات وقوانين داعمة للحد من انتشار المخدرات من خلال تشديد العقوبات على تجارة المخدرات وتوزيعها، مع تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والجهات الحكومية والمجتمع للقضاء على شبكات الترويج.

١٥- تفعيل سياسات تدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تتوفر فرص عمل ودخل للأفراد مما يسهم في الحد من اللجوء إلى المخدرات كوسيلة للتغلب على اليأس والإحباط.

١٦- نوصي بتعزيز مراكز إعادة التأهيل الخاصة بالمدمنين لضمان حصولهم على الدعم العلاجي والنفسي المناسب، ومساعدتهم في التخلص من الإدمان وتقديم برامج تدريبية وفرص عمل للمتعافين من المخدرات لمساعدتهم على بدء حياة جديدة، وتجنب العزلة الاجتماعية التي قد تدفعهم للعودة للتعاطي

والقيام بدراسة اجتماعية على المستويات للاقتراب أكثر من ظاهرة تعاطي المخدرات بتشخيص العوامل الأسرية والبيئية.

المصادر

١- إبراهيم طوماش وعماره عبد الحميد, "تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات –من منظور علمي الإجرام والوقاية-"،مجله الآفاق للعلوم، العدد٦٠ ، جامعه زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ٢٠١٧

٢- استراتيجية مقترحة لمكافحة سوء استخدام المخدرات، خطة عمل خماسية (١٩٨٢ -١٩٨٦) دراسة مقدمة إلى لجنة المخدرات فيينا، ترجمة المكتب العربي لشؤون المخدرات، ١٩٨٢

٣- براهيمي محمد العبيدي، آثار الأسرة في الوقاية من المخدرات، مجلة الأمن، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد ٣، ١٩٩٠

٤- د. خالد عبد الغفار البياتي: الاهمية العملياتية بمكافحة المخدرات- مقال منشور مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية- https://www.alnahrain.iq/post /

٥- فاطمة العرفي، ليلى العدواني، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر

٦- فائزة يونس باشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات، دراسة مقارنة في ضوء أحدث التعديلات لقانون المخدرات الليبي، ط٢ ،دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١

٧- فؤاد بسيوني : ؛ المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي- ١٩٩٥ .

٨- علاء حسين مطلق التميمي، السياسة الجنائية العراقية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة منصور، عدد/ /٢٠خاص.

٩- مدحت محمد أبو النصر، مشكله تعاطى وإدمان المخدرات، العوامل والآثار والمواجهة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨

١٠- المعايير الدولية لمعالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات: منظمة الصحة الدولية ،ص ٢٦ وما بعدها. كذلك: https://eradahospital.org

١١- محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري، المشكلات الجماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط ١، ٢٠١١

١٢- ناسو صالح سعيد، دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من آفة المخدرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العددان، ٢٦،٢٧

١٣- نوفل عصام الدين وربيعه بن عبد العزيز الرندي: اتجاه طلبة المرحلة المتوسطة نحو مشكلة المخدرات في دولة الكويت، دراسة ميدانية –المؤتمر العالمي الاول حول دور الدين والأسرة من تعاطي المخدرات في الكويت، ٢٠٠٨،

١٤- مدحت محمد أبو النصر وقاية الشباب من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات تجارب أجنبية وعربية ناجحة مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم العدد الرابع.

١٥- محمد الظريف : ٢٠٠١ ؛ صندوق مكافحة وعلاج الإدمان : ١٢٨٨

١٦- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ النافذ.

١٧- القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي النافذ.

الهوامش

[١] - في تفاصيل ذلك وموقف القضاء العراقي منه ينظر : د. حيدر حسين كاظم الشمري: التفريق للضرر الواقع بين الزوجين بين الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية،ط١،المركز العربي- القاهرة ،٢٠٢٠، ص ١١٤.

[٢] - ينظر : جريدة الشرق الاوسط : السبت, ٢ نوفمبر ٢٠٢٤ - ٠١ جمادي الأول ١٤٤٦ هـ

[٣] - وقد خرج المجتمعون في مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة المخدرات خـلال الفترة من ٩ ولغايـة ١٠ أيار ٢٠٢٣. الى اهم التوصيات الاتية :

١. الاستمرار بعقد لقاءات دورية لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات للوقوف على نتائج الاجراءات المنفذة في مواجهة ظاهرة المخدرات وطرح المعوقات والتحديات التي تعترض سير العمل والاستفادة من الدروس المستنبطة لتطوير وتحسين اليات وأساليب التصدي لهذه الآفة الخطيرة وتبادل الزيارات الميدانية بين المعنيين.

٢. السعي لإنشاء منظومة معلومات جنائية على المستوى الإقليمي (بنك معلومات جنائية) بهدف تجميع وحفظ وتوثيق المعلومات الجنائية المتعلقة بقضايا المخدرات بحيث يتم ربطها بمختلف أجهزة إنفاذ القانون دوليا بما في ذلك المعلومات المتعلقة بنشاط الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال.

٣. زيادة الاهتمام بتطوير وتحديث أنظمة قواعد البيانات على المستوى الوطني بهدف جمع البيانات المتعلقة بتعاطي المخدرات والإدمان عليها وتحليل هذه البيانات والاستفادة منها في تحديث إجراءات التصدي المواجهة.

٤. التنسيق المشترك في عمليات التفتيش والتحري عن عمليات التهريب والجرائم المرتبطة بها بما في ذلك جمع الأدلة واستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة.

٥. انشاء مكاتب اتصال وتعيين ضباط ارتباط في مجال مكافحة المخدرات بين الدول العربية والإقليمية لتسهيل وتسريع الية جمع الأدلة وتبادل المعلومات المتعلقة بعصابات الإتجار بالمخدرات ومخططاتهم الإجرامية وتطوير إجراءات الملاحقة والمواجهة ومشاركة التجارب بين الدول.

٦. تسهيل الإجراءات وابداء المساعدة في عمليات التسليم المراقب المشترك.

٧. سرعة تبادل المعلومات عند ضبط مواطني أحد الطرفين في أراضي الطرف الاخر وتوفير المعلومات الضرورية عن الاشخاص المضبوطين.

٨. تحديث القوانين والإجراءات والأساليب وكافة أشكال المواجهة من النواحي التشريعية والعملية والتنظيمية والتأكيد على اهمية العمل بأسلوب التسليم المراقب.

٩. فرض رقابة مشددة على استيراد وتصدير وبيع السلائف الكيميائية على المستوى الوطني والإقليمي وتعقب الأشخاص المتورطين في تسريب هذه السلائف وصنعها وملاحقتهم قضائياً لينالوا جزائهم العادل.

١٠. زيادة الأنشطة التدريبية لتنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة اداء أجهزة مكافحة المخدرات من خلال وضع منهج تدريبي متخصص وموحد لتأهيل الكوادر العاملة في مكافحة المخدرات وتحقيق اقصى استفادة من الإمكانيات والخبرات.

١١. تنفيذ حملات إعلامية هادفة واستثمار وفرة القنوات الفضائية أفضل استثمار في مجال التوعية واقامة دورات تدريبية للإعلاميين لتفعيل دور المؤسسات الإعلامية وتوحيد الرسالة الإعلامية في مجال مكافحة المخدرات وخفض الطلب عليها.
https://moi.gov.iq/?article=6973

[٤] - https://zagrosnews.net/ar/news/47146

[٥] - اللواء الركن الدكتور خالد عبد الغفار البياتي: الاهمية العملياتية بمكافحة المخدرات- مقال منشور مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية- https://www.alnahrain.iq/post/882 علنت وزارة الداخلية العراقية أن أكثر من ٢٣٠ شبكة محلية ودولية تعمل في العراق تم تعطيلها خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث تم ضبط أكثر من ٢٨ طناً وملايين الأقراص المخدرة من قبل المديرية العامة لشؤون المخدرات. ومن المرجح أن يشير الارتفاع المفاجئ في عمليات الضبط إما إلى زيادة استخدام الحدود الثلاثية العراقية مع سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية لتهريب المخدرات أو زيادة المراقبة وموارد مكافحة المخدرات من قبل الحكومة الفيدرالية العراقية. https://www.dijlah.tv/index. php

[٦]- ترتبط العوامل النفسيه بثلاثه أجزاء ، الجزء الأول يتعلق بالتوجه الايجابى أو السلبى نحو الإقدام على التعاطي . والمقصود بالتوجه الايجابى " اعتراف المتعاطي بأنه هو نفسه كان له دور إيجابي قبل البدء الفعلى للتعاطي" مثال الرغبه فى التقليد ,أما التوجه السلبى فيقصد به تعاطى إلمخدرات تحت الضغوطات ويخص الجزء الثانى الأسباب والمبررات التى يقدمها المتعاطون لتبرير استمرارهم فى التعاطي، والجزء الثالث يتعلق بالاتجاه النفسى الذى يتضمن التقبل أو الرفض. مدحت محمد أبو النصر، مشكله تعاطى وإدمان المخدرات، العوامل والآثار والمواجهة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهره، ط١، ٢٠٠٨ , ص٤٠

[٧] - علاء حسين مطلق التميمي، السياسة الجنائية العراقية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة منصور، عدد/ /٢٠خاص. ، ٣١.

[٨]- ينظر : المعايير الدولية لمعالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات: منظمة الصحة الدولية ،ص ٢٦ وما بعدها. كذلك: https://eradahospital.org/home_1

[٩] - إيرلي وشور، ٢٠٠٢؛ كيلي، شاتزبرغ وتشين، ١٩٩٤؛ فيوليت وبارتينتونغ، ٢٠١١.

[١٠] - براهيمي محمد العبيدي، آثار الأسرة في الوقاية من المخدرات، مجلة الأمن، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد ٣، ١٩٩٠، ص.١٠٩، محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري، المشكلات الجماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط ١، ٢٠١١، ص ٣٧٣. كذلك: ناسو صالح سعيد، دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من آفة المخدرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العددان، ٢٦،٢٧، ص ٢٧١-٢٧٢.

[١١] - نوفل عصام الدين وربيعه بن عبد العزيز الرندي:اتجاه طلبة المرحلة المتوسطة نحو مشكلة المخدرات في دولة الكويت، دراسة ميدانية –المؤتمر العالمي الاول حول دور الدين والأسرة من تعاطي المخدرات في الكويت، ٢٠٠٨، ص ٢١.

[١٢] - فاطمة العرفي، ليلى العدواني، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص ٤٥.

[١٣] - مدحت محمد أبو النصر وقاية الشباب من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات تجارب أجنبية وعربية ناجحة مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم العدد الرابع41 ، ص ٣٦.

[١٤] - مدحت محمد أبو النصر ،مصدر سابق، ص ٣٧-٣٩.

[١٥] - وتشكل ظاهره الفقر وضاله الدخل من بين العوامل الأكثر انتشارا وتشجيعا على دخول الأفراد الى عالم المخدرات، وهذا لأن الوضع الاقتصادي السيء للأفراد من فقر وجوع يؤدى بهم الى العمل في سن مبكره مقابل أجور زهيده لا تكفى لسد مطالبهم، بالإضافه الى الغلاء وتراكم الديون فيلجؤون الى تعاطى المخدرات والإدمان عليها من أجل الشعور بالسعادة والهروب ولو مؤقتا من الواقع الصعب الذى يعيشونه[١٥] , إبراهيم طوماش و عماره عبد الحميد, "تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات –من منظور علمي الإجرام والوقاية-"،مجله الآفاق للعلوم، العدد٠٦، جامعه زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ٢٠١٧ , ص١٥٥ .

[١٦] - استراتيجية مقترحة لمكافحة سوء استخدام المخدرات، خطة عمل خماسية (١٩٨٢ -١٩٨٦) دراسة مقدمة إلى لجنة المخدرات فيينا، ترجمة المكتب العربي لشؤون المخدرات، ١٩٨٢ص١ ١) فائزة يونس باشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات، دراسة مقارنة في ضوء أحدث التعديلات لقانون المخدرات الليبي، ط٢ ،دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١ ،ص ١٩٤ .

[١٧] - انظر : فؤاد بسيوني : ؛ المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي- ١٩٩٥ . كذلك: محمد الظريف : ٢٠٠١ ؛ صندوق مكافحة وعلاج الإدمان : ١٢٨٨